

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

وحدة تصرف حسب الأهداف برئاسة الحكومة
لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

التقرير السنوي للأداء لرئاسة الحكومة لسنة 2020

المحور الأول: التقديم العام:

- 1- نتائج الأداء لسنة 2020 3
- 2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 6

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة:

- I. برنامج عدد 1: الإشراف 10
- 1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها
- 2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج
- II. برنامج عدد 2: الرقابة 15
- 1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها
- 2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج
- III. برنامج عدد 3: الإعلام والاتصال والتكوين 19
- 1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها
- 2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج
- IV. برنامج عدد 5: التصرف في القطاع العمومي 24
- 1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها
- 2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج
- V. برنامج عدد 6: تحديث الخدمات الإدارية 30
- 1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها
- 2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج
- VI. برنامج عدد 4: القيادة والمساندة 36
- VII. تقديم نتائج الأداء وتحليلها
- VIII. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

المحور الأول: التقديم العام

1- نتائج الأداء لسنة 2020

تعمل رئاسة الحكومة على تنفيذ سياستها الوطنية في إطار التوجهات العامة للدولة والاتفاقيات الدولية، وفي إطار جملة من الاستراتيجيات الوطنية التي تمس جميع قطاعات تدخل السلطة التنفيذية، باعتبار أن رئيس الحكومة يضبط السياسة العامة للدولة (الفصل 91 من الدستور) ويتصرف في الإدارة ويبرم الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية (الفصل 92 من الدستور) قصد تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية الخاصة بمهمة رئاسة الحكومة فيما يلي:

محور استراتيجي 1: تطوير الإشراف خاصة فيما يتعلق المؤسسات والمنشآت العمومية وتدعيم علاقة التعاون والتنسيق مع مختلف الأطراف

محور استراتيجي 2: تطوير الرقابة على أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية

محور استراتيجي 3: تطوير حوكمة المشهد الإعلامي السمعي والبصري والمكتوب

محور استراتيجي 4: تحديث التصرف في الموارد البشرية على مستوى الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية،

محور استراتيجي 5: تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن،

تشتمل مهمة رئاسة الحكومة على خمس (05) برامج وبرنامج القيادة والمساندة وتتولى هذه البرامج خاصة:

أ- برنامج الإشراف:

- متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية،
- إدارة مراحل السجل الوطني للمؤسسات،
- إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية،
- متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية،
- متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة،
- إسناد منح لفائدة الهيئات العمومية المستقلة،
- تكوين الجمعيات ومراقبة نشاطها.

ب- برنامج الرقابة:

- رقابة أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي،

- الرقابة القضائية،
- متابعة وتدقيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ج - برنامج الإعلام والاتصال والتكوين:

- متابعة إسناد المنح لفائدة كل من وكالة تونس إفريقيا للأنباء ومؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر ومركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات،
- تغطية أنشطة رئيس الحكومة وتحرير البلاغات الصحفية،
- دعم وتكوين الإعلاميين في ميدان الإعلام والاتصال.

د - برنامج القيادة والمساندة:

- تقديم الدعم والمساندة للبرامج الخمسة المكونة لمهمة رئاسة الحكومة،
- حوكمة التصرف في الموارد البشرية وفي الوسائل والمعدات الموضوعة على ذمة كافة هياكل رئاسة الحكومة،
- تطوير النظم والبرمجيات والشبكات المعلوماتية.
- ه - برنامج التصرف في القطاع العمومي:
 - التصرف في الموارد البشرية للإدارة.
 - ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية.
 - تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.
 - تنظيم إداري ناجح.
 - تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.
- و - برنامج تحديث الخدمات الإدارية:

- دفع المسار التنموي من خلال تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقريبها إلى المواطن.
- تبسيط الإجراءات الإدارية، وتكريس الشفافية من خلال دعم حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات الحكومية.
- إرساء الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة والتعريف بهما.
- النهوض بجودة الخدمات بالمصالح العمومية.

ولقد تمكنت مهمة رئاسة الحكومة من تحقيق بعض الإنجازات خلال سنة 2020 رغم عدم الاستقرار السياسي والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وهي كالتالي:

- أطلق السجل الوطني للمؤسسات، بداية من السبت 19 ديسمبر 2020، منصته الإلكترونية الجديدة التي تضمنت ثلاث خدمات الكترونية جديدة:
- خدمة الاشتراك السنوي في قاعدة البيانات التي تحمل "المعلومات القانونية حول المؤسسة "
- خدمة "اليقظة" تقدّم الامكانية للمستخدمين لمتابعة آخر التحيينات على أي مؤسسة يختارها ويضعها تحت المراقبة لمدة معينة لا تفوق السنة قابلة للتجديد
- خدمة "الحساب المسبق الدفع" التي تمكن كل مستعمل لموقع السجل الوطني للمؤسسات من إنشاء حساب خاص مسبق الدفع لمن ليس لهم حساب بنكي أو بطاقة بنكية
- إضافة الى توسعة شبكة مكاتب السجل الوطني للمؤسسات في عدد من ولايات الجمهورية لتقريب خدماته للمواطنين
- إطلاق بث الإذاعة الوطنية المرئية، على الشبكة الرقمية الأرضية، وعلى "عرب سات"
- احداث لجنة مشتركة بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل لمراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية قصد التأسيس لمقاربة جديدة للتصرف في الموارد البشرية
- إعداد أمر حكومي يتضمن الأحكام العامة والأحكام المتعلقة بشروط وإجراءات وصيغ التكليف بالوظائف العمومية العليا ومباشرتها وأحيل الى وزارة المالية والمحكمة الإدارية منذ شهر اوت 2020 في إطار استكمال الاستشارات الوجوبية من المؤمل اصدار الأمر خلال سنة 2021.
- الشروع في تفعيل الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بإعادة التوظيف
- دعوة الوزارات إلى تسديد الشغورات المسجلة خلال سنة 2020 من خلال المناشير الصادرة عن رئيس الحكومة بمناسبة اعداد الميزانية السنوية كما تم العمل على إعادة توزيع الأعدان المنتدبين على حساب الآلية 16 أو من خلال آليات الإلحاق والنقلة عوضا عن فتح مناظرات خارجية للانتداب (وزارة المالية التي فتحت باب النقل واللاحق لديها لما يقارب 1000 عون)
- الشروع في إعداد مشاريع قرارات تتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الداخلية لإعادة توظيف الأعدان وفتح مناظرتين في الغرض لإعادة توظيف 2500 إطار في رتبتي أستاذ تعليم ثانوي وأستاذ المدارس الابتدائية (وزارة التربية) وهي بصدد الإنجاز وتهدف وزارة التربية في الانتداب عن طريق إعادة توظيف 4000 من الاسلاك الإدارية والفنية لفائدة أسلاك التدريس والتأطير (قيمين، مرشدين تطبيقيين...).
- اصدار الأمر عدد 315 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بالحراك الوظيفي للأعدان العموميين لفائدة الجماعات المحلية.
- اعداد مشروع أمر يتعلق بوضع برنامج خصوصي لتعزيز الموارد البشرية بالبلديات في اختصاصات حيوية ب 1030 عون: مهندسين معماريين، مختصين في الإعلامية، مختصين في التصرف الإداري والمالي، معماريين...

- إحداه بورصة الحراك: وهي عبارة عن موقع تعلن فيه كل الإدارات عن الشغورات في الخطط مع الشروط المطلوبة للترشح لها، تم العمل خلال سنة 2020 على اعداد موقع الكتروني تسمى، بورصة الحراك التي يتم إنجازها بدعم فني ومالي من البنك الدولي من المؤمل ان تدخل حيز التنفيذ أواخر 2021.
- إحداه لوحات قيادة ومنظومة معلوماتية دقيقة تتضمن المعطيات التي تتعلق بالأعوان العموميين تساعد على توفير المعلومة الاحصائية والبيانية للمساعدة على اتخاذ القرار.
- المسح الوظيفي للوزارات بإعادة النظر في هيكلتها وإعداد مرجعية عامة للوظائف الإدارية والفنية
- تفعيل وظيفة "اليقظة" فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة والتوقي من الفساد وتكريس مقتضياتها بالهيكل العمومية من خلال متابعة أنشطة خلايا الحوكمة وحثها على إعداد التقارير السنوية التي بلغ عددها 10 تقارير في 2020.
- انطلاق العمل بمنصة "ء-مواطن" منذ شهر جويلية 2020، التي تمكن المواطنين من التبليغ عن التجاوزات وشبهات الفساد وبلغ عدد العرائض الواردة عبر ركن التبليغ 48 عريضة و265 عريضة سنة 2020 كما ورد على الإدارة العامة عرائض عبر البريد الإلكتروني وقد بلغ عددها 6 عرائض سنة 2020.

2-تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020:

بلغت نفقات الوزارة سنة 2020 ما قدره 224,571.354.أ.د بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 230,527.333.أ.د وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 97.42 % وسجلت نفقات التأجير نسبة 97.88% وبلغت 96.73% لنفقات التسيير و99.66% في قسم التدخل وتعتبر نسب انجاز مرضية جدًا.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 81.28% ويعود ذلك الى توقف العمل برئاسة الحكومة وبالهيكل التابعة لها لمدة تتجاوز الشهرين بسبب الحجر الصحي الأمر الذي أدى الى تعطل انجاز عدد من المشاريع.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020	تقديرات 2020	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التكميلي 1-		
(1) / (2)	(1) - (2)				
97.88%	-3449.289	159,387.310	162,836.599	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
96.73%	-625.396	18,483.898	19,109.294	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
99.66%	-131.986	39,103.911	39,235.897	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
99.66%	-131.986	39,103.911	39,235.897	اعتمادات الدفع	
68.63%	-4713.628	10,310.421	15,024.049	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
81.28%	-1749.308	7,596.235	9,345.543	اعتمادات الدفع	
0	0	0.000	0.000	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0	0	0.000	0.000	اعتمادات الدفع	
91.07%	4,846-	49,414.332	54,259.946	اعتمادات التعهد	المجموع
97.42%	5,956-	224,571.354	230,527.333	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020	تقديرات 2020	البرامج	
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	(ق. م التكميلي) 1-		
(1) / (2)	(1) - (2)				
100%	-2.500	15,478.910	15,481.410	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1: الإشراف
99%	-146.068	23,145.641	23,291.709	اعتمادات الدفع	
99%	-335.797	42,510.321	42,846.118	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2: الرقابة
99%	-335.797	42,510.321	42,846.118	اعتمادات الدفع	
100%	0.000	5,844.108	5,844.108	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3: الإعلام والإتصال والتكوين
100%	-3.481	92,566.227	92,569.708	اعتمادات الدفع	
85%	-4,294.893	24,339.457	28,634.350	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4: القيادة والمساندة
98%	-1,347.335	59,827.497	61,174.832	اعتمادات الدفع	
89.49%	-282.583	2,406.377	2,688.960	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 5: التصرف في القطاع العمومي
66.06%	-3,268.077	6,361.640	9,629.717	اعتمادات الدفع	
80%	-15.192	61.808	77.000	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 6: تحديث الخدمات الإدارية
84%	-220.612	1,120.388	1,341.000	اعتمادات الدفع	
95%	-4,930.965	90,640.981	95,571.946	اعتمادات التعهد	المجموع العام
98%	-5,321.370	225,531.714	230,853.084	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

ولقد عرف تنفيذ ميزانية رئاسة الحكومة تغييرا على جميع الأقسام مقارنة بالتقديرات الواردة بقانون المالية، ويرجع ذلك أساسا الى:

- حذف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 157 لسنة 2020 مؤرخ في 26 مارس 2020، المتعلق بحذف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية وإلحاق هيكلها برئاسة الحكومة وادماج ميزانيتها ضمن ميزانية رئاسة الحكومة.
- الزيادات في الأجور التي شهدتها أسلاك الرقابة ومهندسي الإدارات العمومية خلال سنة 2020 تبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 1133 لسنة 2019 المؤرخ في 12 ديسمبر 2019 المتعلق بالزيادة في الأجور بعنوان القسطين الثاني والثالث لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها.

- تعاقب الحكومات مع ما يعرفه ذلك من محافظة على الامتيازات لفترة زمنية بعد التغيير مما ينتج عنه تكاليف إضافية من حيث الأجور والتسيير.
- رصد اعتمادات تأجير تغطي حاجيات 10 أشهر فقط

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة

البرنامج عدد 01: الإشراف

براية من 30 أكتوبر 2020

رئيس البرنامج:

السير نبيل عمرو

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

يتولى برنامج الإشراف مهمة اعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجالات:

- التشريع والنشر القانوني
 - تعزيز سلطة الإشراف ومتابعة حسن التصرف في إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية،
 - ضمان حسن سير الهيئات العمومية المستقلة
 - تكريس الحوار والتواصل بين الحكومة والهيئات الدستورية والمجتمع المدني والبرلمان
 - دعم العمل الحزبي والجمعياتي ودعم دور المجتمع المدني.
- ويتضمن برنامج الإشراف هدفين استراتيجيين كالتالي:
- تحسين إنتاج ونشر المعلومات
 - تطوير وحكومة المؤسسات والمنشآت العمومية

الهدف الاستراتيجي 1.1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات

❖ المؤشر 1.1.1 تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	--	32.655	35.000	34816	%99.47	33000	34000

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من دعم شفافية المعلومات الاقتصادية والمالية ومقاومة الفساد حيث يمثل جميع المعلومات والبيانات والوثائق الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين والترتيبات القانونية للناشطين في المجال الاقتصادي وبالجمعيات وسيلة لتدعيم شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية عبر حفظها ووضعها على ذمة العموم وهاكل الدولة المعنية بتلك المعلومات.

طريقة احتساب المؤشر: تراكم (جمع) العدد الجملي للمرسمين بالسجل الوطني للمؤسسات مصدر المعلومات: المركز الوطني للسجل الوطني للمؤسسات

نلاحظ تقاربا بين تقديرات سنة 2020 (35000) والإنجازات لنفس السنة (34816) رغم الصعوبات الاقتصادية والأزمة الصحية بسبب انتشار فيروس "كورونا" وغلق المؤسسات العمومية والخاصة لمدة شهرين كاملين حيث تم تحقيق نسبة 99.47% من الهدف في ظرف 10 أشهر.

الهدف الاستراتيجي 2.1: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية

❖ المؤشر 1.2.1: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	--	35	40	36	%90	42	50

تعريف المؤشر: يتيح مؤشر "تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص" قياس القدرة التنافسية للمؤسسات التي تحظى بدعم الدولة، من خلال تطور حجم معاملاتها وانفتاحها على القطاع الخاص.

طريقة احتساب المؤشر: (إنجازات 2020 / تقديرات 2020) * 100

مصدر المعلومات: إحصائيات ذات مصدر إداري من الهياكل المشرفة على متابعة المؤسسات والمنشآت العمومية

تعتبر المعطيات الواردة أعلاه جزئية نظرا لعدم ورود كل المعلومات من قبل الأشخاص العموميين المعنيين تبعا لمقتضيات الأوامر الترتيبية ومنشور رئيس الحكومة ومراسلات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تدعو الى مدها بالمعلومات اللازمة حول تنفيذ وبرجمة مشاريع الشراكة.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الاشراف سنة 2020 ما قدره 23,145,641د بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 23,291,709د وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 100% وسجلت نفقات التأجير نسبة 96% وبلغت 100% لنفقات التشغيل و99.98% في قسم التدخل وتعتبر نسب انجاز مرضية جدًا. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 100%.

ويخضع الإطار التشريعي الداعم للشراكة مع القطاع الخاص الى أحكام القانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار ومرسوم رئيس الحكومة عدد 24 لسنة 2020 المؤرخ في 28 ماي 2020 والمتعلق بضبط أحام خاصة بحالات التمديد في عقود اللزمات، والذي يهدف بالأساس الى التخفيف من تداعيات الظرف الوبائي الاستثنائي المتمثل في جائحة "كوفيد 19" على التوازن المالي لعدة عقود لزمات وذلك في أغلب المجالات.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد3:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020	تقديرات 2020	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التكميلي 1-		
96%	-143,568	3,806,731	3,950,299	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
100%	0	3,860,000	3,860,000	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
99.98%	-2,500	14,749,500	14,752,000	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
99.98%	-2,500	14,749,500	14,752,000	اعتمادات الدفع	
100%	0	729,410	729,410	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
100%	0	729,410	729,410	اعتمادات الدفع	
	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
	0	0	0	اعتمادات الدفع	
100	-2,500	15,478,910	15,481,410	اعتمادات التعهد	المجموع
100	-146,068	23,145,641	23,291,709	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: دينار

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2020 2-	تقديرات 2020 ق.م التكميلي 1-	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	بيان الأنشطة	البرامج الفرعية
99.99%	-201	3,998,043	3,998,244	1,086,000	نشاط عدد 1: متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية	البرنامج عدد 1: الإشراف
100%	0	446,518	446,518	565,000	نشاط عدد 2: تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات	
100%	1	410,134	410,133	317,000	نشاط عدد 3: إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية	
100%	0	41,392	41,392	3,172,000	نشاط عدد 4: متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية	
78%	-134,369	474,454	608,823	0	نشاط عدد 5: متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة	
99.99%	-2,500	17,775,100	17,777,600	15,427,410	نشاط عدد 6: منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة	
99.41%	-137,069	23,145,641	23,282,710	20,567,410	المجموع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج اتسمت سنة 2020 في مجملها ببعض الصعوبات التي أدت الى عدم تحقيق النتائج المرجوة والأهداف المحددة مسبقا وذلك على غرار:

- غياب الاستقرار الحكومي: إذ عرفت سنة 2020 صعوبات في تشكيل حكومات متعاقبة وذلك في 3 مناسبات الأمر الذي أدى الى تعطل تقدم الأنشطة الإدارية حيث كانت أغلب الحكومات مقتصرة على تصريف الاعمال،
- توقف العمل برئاسة الحكومة على غرار بقية المؤسسات والهيكل العمومية بصفة تكاد تكون كلية بسبب الحجر الصحي الشامل لمدة شهرين كاملين في النصف الأول من سنة 2020 بسبب انتشار جائحة "الكوفيد 19" ثم تقليص عدد ساعات العمل،
- تعطل العمل بصفة شبه كلية بالهيكل والمؤسسات العمومية المنضوية تحت برنامج الاشراف فترة الحجر الصحي الشامل ثم تقليص عدد ساعات العمل بها الأمر الذي أدى الى تراجع نشاطها،

- تعطل نشاط المؤسسات الاقتصادية بالقطاع الخاص طيلة فترة الحجر الصحي الامر الذي أثر سلبا في مردوديتها وعرضها الى خسائر متفاوتة مما دفعها الى البحث عن الآليات المناسبة لتجاوز الأزمة

التوصيات:

- إرساء نظام معلوماتي متطور للشراكة يمكن من تأمين متابعة ومراقبة دقيقة ومستمرّة لتنفيذ المشاريع والحصول على رؤية أفضل للنزاعات والديون المتخلّدة.
- الحرص على تطبيق الأمر رقم 4631 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 بشأن الإرسال السنوي لتقارير تنفيذ اللزمات. ويكون ذلك باللجوء الى آليات تحفيزية أو ردعية والعمل على إصدار نموذج موحد للتقرير.
- تمكين الجهة المسؤولة عن اعداد التقارير من الولوج الى المنظومة الإحصائية الوطنية وخاصة للبيانات الكليّة لشركات المشاريع (القيم المضافة، الموارد البشرية...)
- إحداق آليات لتمويل عمليات المساعدة على اعداد عقود اللزمات والشراكة ومتابعتها
- تدعيم مساهمة صندوق الودائع والأمانات في تمويل مشاريع الشراكة بالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- تحفيز البنوك التونسية على تقديم خيارات تمويل طويل الأمد تناسب مدّة مشاريع الشراكة.

البرنامج عدد 2: الرقابة

براية من 30 أكتوبر 2020

رئيسة البرنامج:

(السيرة فوثر سعيد حرم ناجي)

يعمل برنامج الرقابة على

- المساهمة في حوكمة التصرف العمومي عبر تقديم ضمانات معقولة للحفاظ على الأصول والأموال العمومية في كنف تطبيق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل وذلك من خلال تطوير الرقابة على أعمال التصرف بالإدارة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
- دعم الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية في مجالها الاستشاري والقضائي.

- الهدف الاستراتيجي 1-2: النهوض بمرفق القضاء الإداري

- المؤشر 1-1-2: معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	انجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المدة	-	-	سنة ونصف	سنتين	75%	سنة ونصف	سنتين

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى قدرة مرفق القضاء الإداري على الفصل في القضايا في آجال معقولة في الطور الابتدائي وبالتالي الاستجابة لتطلعات المتقاضين في الحصول على محاكمة عادلة وفي آجال معقولة.

طريقة احتساب المؤشر: (المدة الجمالية للقضايا التي تم الفصل فيها / عدد القضايا التي تم الفصل فيها) * 100

مصدر المعلومات: المحكمة الإدارية

يعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى الظرف الصحي الذي تمر به البلاد والانقطاعات في العمل التي شهدتها المحكمة الإدارية خلال فترة الحجر الصحي.

- المؤشر 2-1-2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين (الاستشاري)

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	انجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	-	-	%50	%50	%100	%60	%70

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى نجاعة العمل الاستشاري صلب المحكمة الإدارية والقدرة على مواكبة نسق مشاريع النصوص القانونية التي تعرض عليها لإبداء الرأي للثبوت من مدى مطابقتها للتشريعات والتراتب الجارية.
طريقة احتساب المؤشر: (عدد النصوص التي تم فحصها في أجل الشهرين/ العدد الجملي للنصوص التي تم فحصها طيلة السنة)*100
مصدر المعلومات: المحكمة الإدارية

الهدف 2-2: نجاعة الرقابة على أعمال التصرف:
المؤشر 2-2-1: عدد المهمات الرقابية المنجزة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	انجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	-	-	120	120	100%	150	170

تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى العمل على الترفيع في عدد المهمات الرقابية المنجزة وذلك حتى تشمل أكبر عدد ممكن من الهياكل العمومية (مجال تدخل مختلف الهياكل الرقابية).
طريقة احتساب المؤشر: العدد سنويا
مصدر المعلومات: الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة (ما عدى المحكمة الإدارية)

المؤشر 2-2-2: نسبة استجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هياكل الرقابة:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	انجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
النسبة	-	-	%60	%60	%100	%70	%75

تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى حث الإدارة على الاستجابة لملاحظات الهياكل الرقابية
طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإدارات التي تقيدت بالملاحظات / العدد الجملي للإدارات موضوع التقارير الرقابية المنجزة (استجابة جزئية أو كلية للملاحظات))*100
مصدر المعلومات: الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة (ما عدى المحكمة الإدارية).

بلغت ميزانية برنامج الرقابة مبلغا قدره 42.846.118 ديناراً وقد بلغت نسبة الإنجاز %95.13 تعهداً ونسبة %78.74 دفعا. حيث بلغت نفقات التأجير نسبة %99.84 من الاعتمادات المرصودة ويعود ذلك خاصة إلى الزيادة العامة في أجور الوظيفة العمومية. بينما بلغت نسبة الإنجاز لنفقات التسيير %99.07 وهي نسبة هامة ويعود ذلك إلى اقتناء وسائل الوقاية لفائدة الأعوان ضد فيروس كورونا. كما أن نسبة إنجاز نفقات التدخلات قدرت بـ %100 باعتبار التحويلات لفائدة الوحدة العمليانية المحكمة الإدارية. بينما بلغت نسبة الإنجاز لنفقات الاستثمار نسبة قدرها %81.64 تعهداً و%14.76 دفعا وهي نسبة هامة نظراً لتفشي فيروس كورونا وتعطل الاستثمارات.

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التكميلي (1)		
%99.84	-62.350	38.754.650	38.817.000	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
%99.84	-62.350	38.754.650	38.817.000	اعتمادات التعهد	
%99.07	-23.000	2.472,000	2.495,000	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
%99.07	-23.000	2.472,000	2.495,000	اعتمادات التعهد	
%100	0	170,000	170,000	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%100	0	170,000	170,000	اعتمادات الدفع	
%81.64	-250.447	1.113.671	1.364.118	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%14.76	-885.057	153.311	1.038.368	اعتمادات الدفع	
-	-	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	اعتمادات الدفع	
%95.13	-335.797	42.510.321	42.846.118	اعتمادات التعهد	المجموع
%78.74	-970.407	42.510.321	42.846.118	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة
(إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيــــــــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1: رقابة أعمال التصرف بالإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية	2.913,647	3.204.286	3.204.286	0	%100
	نشاط عدد 2: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالمصاريف العمومية	7.373,787	8.816.682	8.816.682	0	%100
	نشاط عدد 3: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالشراء العمومي	2.249,681	2.988.186	2.988.186	0	%100
	نشاط عدد 4: رقابة أعمال التصرف بالمؤسسات والمنشآت	1.776,255	2.254.377	2.254.377	0	%100
	نشاط عدد5: متابعة وتدقيق عقود الشراكة	386,630	549.109	549.109	0	%100
	نشاط عدد 6: إصدار الأحكام في المادة الإدارية	19.598,000	22.283.628	2.2033.181	-250.447	%98.87
	المجموع	34.298,000	44996.268.173	39870.963,103	-250.447	%99.81

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

البرنامج عدد 03: الإعلام والاتصال والتكوين

براية من 30 أكتوبر 2020

رئيس البرنامج:
السير أسين بن عمر

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

يعمل برنامج الإعلام والاتصال والتكوين على تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بقطاع الإعلام والاتصال لإرساء اعلام ذو جودة من حيث المضامين وضمان استمرارية المرفق الإعلامي العمومي السمعي والبصري وتنمية مهارات الصحفيين والاتصالين من خلال التكوين وتيسير النفاذ للمعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي. وقد تم ضبط المحاور الاستراتيجية لرئاسة الحكومة الخاصة بهذا البرنامج والمتمثلة في:

- دعم المؤسسات العمومية الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة
- التواصل والإعلام حول النشاط الحكومي

الهدف الاستراتيجي 1.1: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة
❖ المؤشر 1.1.1: تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	انجازات 2020 مقارنة بتقديرات (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية			1.8%	-27%	-28.8%	2%	2.5%

تعريف المؤشر: ان مؤشر "تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية" يعكس مدى قدرة هذه المؤسسات على الحفاظ على استمرارية المرفق العمومي وديمومته ويضمن التوازنات المالية للمؤسسات كما أنه يعكس القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في محيط تعددي.

طريقة احتساب المؤشر: (انجازات 2020/تقديرات 2020)*100

مصدر المعلومات: المؤسسات الإعلامية العمومية

ويعود الفارق المسجل إلى ما يلي:

- ضعف الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية السمعية البصرية العمومية بسبب ضعف قدرتها التنافسية في فضاء تعددي أدى إلى ضعف مداخيل الأشهار إضافة إلى تراكم الديون على هذه المؤسسات بسبب تكاليف البث خاصة وأن أغلبها تغطي كامل تراب الجمهورية وفي ذلك تكاليف ارسال باهظة جدا.
- عدم اعتماد هذه المؤسسات على نموذج اقتصادي يهدف للحدّ من التكاليف غير الضرورية لفائدة تطوير الاستثمار في الإنتاج الدرامي والصحفي والوثائقي والاستقصائي والترفيهي المنوعاتي الأمر الذي يشجع المستثمرين المحتملين على التعاون أكثر مع هذه المؤسسات.

- بالنسبة للشركة الجديدة للصحافة والطباعة والنشر "سنيب"، فإن ظهور منصات إعلامية على شبكة الانترنت قد أدى الى تغير سلوك القراء الذين أصبحوا يبحثون على المعلومة الحينية بأسهل الطرق الأمر الذي أثر سلبا على مبيعات الصحف إضافة الى ارتفاع تكاليف اقتناء الورق المخصص للطباعة وهي ظاهرة عالمية.

الهدف الاستراتيجي 2.1: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي **❖ المؤشر 2.1.1 : عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة**

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
350000	300000	83.262	283.262	200000			عدد

تعريف المؤشر: إن تحقيق تطور في مؤشر "عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة" مرتبط بجودة المعلومة من حيث مواكبتها الحينية للأنشطة المتعلقة بالأداء الحكومي ونشر النصوص القانونية والبيانات الصحفية للهياكل والمؤسسات العمومية والاعلان عن المناظرات في القطاع العمومي ونشر المطبوعات الادارية التي يحتاجها المواطن وتوفير الروابط المهمة والمفيدة

طريقة احتساب المؤشر: تراكم عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة خلال السنة المعنية

مصدر المعلومات: الكتابة العامة للحكومة

بلغ عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة 283.262 زائرا خلال سنة 2020 وبذلك تم تجاوز التقديرات الخاصة بالسنة المذكورة رغم الصعوبات التي عرفت البلاد بسبب توقف العمل نتيجة للحجر الصحي الشامل لمدة شهرين إضافة الى عدم الاستقرار السياسي ويدل ذلك على حاجة المواطنين الى الاطلاع على الاحداث السياسية الوطنية ومتابعة النشاط الحكومي والحصول على معلومات ومعطيات محيئة يستقيها من مصادر موثوقة.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الاعلام والاتصال والتكوين سنة 2020 ما قدره 92,566,227 أ.د وهي نفس قيمة الاعتمادات المرصودة 92,569,708 أ.د وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 100% وسجلت نفقات التأجير نسبة 100% وبلغت 100% لنفقات التسيير و100% في قسم التدخل. وكذلك الأمر بالنسبة لنفقات الاستثمار التي

بلغت نسبة الإنجاز فيها أيضا 100%

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد3:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020	تقديرات 2020	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2-	ق.م التكميلي 1-		
(1) / (2)	(1) - (2)				
100%	3,482-	84,690,119	84,693,600	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
100%	0	2,032,000	2,032,000	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
100%	0	734,000	734,000	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
100%	0	734,000	734,000	اعتمادات الدفع	
100%	0	5,110,108	5,110,108	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
100%	0	5,110,108	5,110,108	اعتمادات الدفع	
0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
100%	0	5,844,108	5,844,108	اعتمادات التعهد	المجموع
100%	3,482-	92,566,227	92,569,708	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
الاعلام والاتصال والتكوين	نشاط 1: منحة لفائدة مؤسسة التلغزة التونسية	29,310,000	37,732,000	37,732,000	0	%100
	نشاط 2: منحة لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية	31,330,000	35,268,000	35,268,000	0	%100
	النشاط 3: منحة لفائدة وكالة تونس أفريقيا للأنباء	10,440,000	10,906,000	10,906,000	0	%100
	النشاط 4: تغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية	1,870,000	2,418,531	2,415,050	3,482-	%99.86
	النشاط 5: نحة لفائدة مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات	543,108	543,108	543,108	0	%100
	النشاط 6: دعم وتكوين الصحفيين في ميدان الاتصال	443,000	577,069	577,069	0	%100
	النشاط 7: منحة لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	0	5,125,000	5,125,000	0	%100
المجموع		73,936,108	92,569,708	92,566,227	3,482-	%100

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج كانت سنة 2020 مليئة بالتحديات على مستويات مختلفة أثرت على عديد القطاعات. أما بخصوص المؤشرين المعتمدين في إطار البرنامج عدد 3، فالملاحظ بالنسبة للمؤشر الأول المتعلق بتنمية الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية:

- ضعف مداخيل الأشهر بالمؤسسات الإعلامية العمومية بسبب الصعوبات الاقتصادية التي عرفت البلاد والتي ازدادت حدة نتيجة الحجر الصحي الشامل إضافة الى شدة المنافسة بين المؤسسات الإعلامية العمومية من جهة والمؤسسات الإعلامية الخاصة من جهة أخرى واعتماد المئتين شهرين على نسب الم شاهدة المرتفعة لتوزيع الميزانيات المخصصة للإشهار لضمان تنافسية أفضل لمنتجاتهم.

- ضعف نشر ومبيعات الصحف الورقية مقابل ارتفاع في تكاليف الطباعة وهي ظاهرة عالمية بسبب تطور تكنولوجيات التواصل وانتشار منصات إعلامية على شبكة الانترنت تستجيب لحاجة المواطنين في سرعة وسهولة الحصول على المعلومة
- تعطل الإنتاج السمعي البصري بالمؤسسات الإعلامية العمومية بسبب انتشار جائحة الكورونا وخاصة الاعمال الدرامية ل شهر رمضان التي كانت توفر للمؤسسات الإعلامية العمومية مداخيل إضافية بفضل زيادة عائدات الأشهر
- عدم التوصل إلى إتفاق مرضي مع الجامعة التونسية لكرة القدم من الناحية المالية، حيث أن أعباء عقد بث مباريات البطولة التونسية تفوق بكثير عائدات الأشهر.

أما بخصوص المؤشر الثاني المتعلق بعدد زوار بوابة رئاسة الحكومة فالملاحظ أن عدد زوار البوابة تجاوز التوقعات بـ 83.262 زائر وهو ما يعكس حاجة المواطنين للمعطيات التي توفرها رئاسة الحكومة من متابعة للنشاط الحكومي ولنشاط الهياكل والمؤسسات العمومية وتعريف بالروابط المفيدة

التوصيات

- حتى تتمكن المؤسسات الإعلامية العمومية من تحسين أداءها لا بد لها من:
- حث المؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية على اعتماد نموذج اقتصادي يوفر مردودية مالية أكبر مع العمل على تحسين تنافسيّتها مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الخاصة.
 - حث شركة سنيب على تطوير منصتها الالكترونية لمواكبة الحاجيات والسلوكيات الجديدة للقراء من جهة والمستشهرين من جهة ثانية وتطوير الأساليب التسويقية التي تعتمد عليها
 - مزيد التعريف ببوابة رئاسة الحكومة والخدمات التي تقدّمها مع إمكانية انجاز استبيان للاطلاع ولتحديد حاجيات زوار البوابة.

البرنامج عدد 05: التصرف في القطاع العمومي

رئيس البرنامج :

براية من 30 أكتوبر 2020

السيرة فضيلة (الدريري)

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

يتولى برنامج التصرف في القطاع العمومي مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وذلك من خلال المحاور التالية :

- تطوير التصرف في الموارد البشرية للإدارة (ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية، تنمية المهارات وتطوير الكفاءات...)
- تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية

الهدف الاستراتيجي 1.1: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة.

❖ **المؤشر 1.1.1 عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية**

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
%100	%90	%80	%40	%50	-	-	نسبة مائوية

- **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من قياس عدد النصوص القانونية والترتيبية التي سيتم إنجازها أو تحيينها في مجال التصرف في الموارد البشرية بهدف تثمين المردودية بقطاع الوظيفة العمومية.
- **طريقة احتساب المؤشر:** (عدد النصوص القانونية والترتيبية التي تم اعدادها/عدد النصوص القانونية والترتيبية المبرمجة في إطار برنامج تحديث الوظيفة العمومية) * 100.
- **مصدر المعلومات:** الهيئة العامة للوظيفة العمومية
- ورغم تحقيق الأهداف المرسومة بالتقديرات لسنة 2020 إلا (نسبة إنجاز 80%) ويعود الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020، إلى ما يلي:
- عدم الاستقرار الحكومي اذ أن مشاريع القوانين أو الأوامر المبرمجة تهم كامل قطاع الوظيفة العمومية ويتطلب ذلك قرارات من قبل رئيس الحكومة الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وزير المالية وبقية الوزراء المعنيين حسب القطاع.
- حدوث الجائحة الصحية المتعلقة بكوفيد 19 عطل عديد المشاريع خاصة منها المدرجة ضمن برامج للتعاون الدولي (فيما يتعلق خاصة بالدعم الفني عن طريق خبراء).

❖ المؤشر 2.1.1 التحكم في نسبة الغيابات في الوظيفة العمومية

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
60	50	--	00	40	-	-	نسبة مائوية

تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بتتبع الإجراءات الهادفة لمراجعة النصوص المعمول بها في مجال التصرف في العطل بالوظيفة العمومية.

تم الاستغناء عن هذا المؤشر الذي كان مدرجا ضمن برنامج الاتفاقية التي تم إبرامها بين بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس ووزارة التنمية والتعاون الدولي والاستثمار الخارجي حول تمويل مشروع تحديث الإدارة العمومية حيث تم خلال سنة 2020 حذفه من الاتفاقية

طريقة الإحتساب: عدد الإجراءات المتصلة بمجال التصرف في العطل في الوظيفة العمومية التي تمت مراجعتها

مصدر المعلومات: الهيئة العامة للوظيفة العمومية

المؤشر 3.1.1 نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
65	65	130%	65	50			نسبة مائوية

- **تعريف المؤشر** يمكن مؤشر "نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية" من قياس نسبة استفادة الموظف من التكوين والتربصات

- **طريقة احتساب المؤشر:** يشمل هذا المؤشر الأعدان العموميين المعنيين بالتكوين المستمر للترقية في الرتبة، وهو مرتبط أساسا بمدى تقدم الأعدان المعنيين في إنجاز الوحدات القيمة التحضيرية من قبلهم، وسجلت سنة 2020 تراجعا في عدد المشاركين حيث بلغ 104 من جملة 160 مسجلين في الوحدات القيمة مقابل 180 مسجلين سنة 2019. وبالرغم من هذا التراجع كانت النسبة المئوية للذين أتموا الوحدات مرضية مقارنة بتقديرات الإدارة. ويحتسب المؤشر بقياس عدد الذين أتموا الوحدات القيمة الحضرية / عدد المشاركين فيها *100

- **مصدر المعلومات:** الوحدة العملياتية: المدرسة الوطنية للإدارة

الهدف الاستراتيجي 2.1: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات

العمل على دعم وتطوير قدرات الأعوان المباشرين ومواصلة تأهيل إطارات جدد للعمل بالإدارات العمومية.

المؤشر 1: نسبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل:

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية تكريسا لمبدأ المساواة بين الأعوان وحرصا على تحسين مردوديتهم.

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	654	628	28.94	682	47.99	30.38	30.68

تعريف المؤشر يمكن مؤشر " نسبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل " من قياس نسبة استفادة الموظفين من دورة تكوينية على الأقل.

طريقة احتساب المؤشر: نسبة مائوية: (عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل / العدد الجملي لأعوان رئاسة الحكومة) * 100

مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات

المؤشر 2: نسبة المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي:

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي وذلك تنفيذا للمخطط السنوي للتكوين الخاص برئاسة الحكومة واعداد برامج ذات صبغة أفقية ووطنية لتقريب خدمات التكوين من الجهات.

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	257	155	30	479	24.33	35	35

- **تعريف المؤشر** يمكن مؤشر " نسبة المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي " من قياس نسبة استفادة الموظفين الجهويين والمحليين من فرص التكوين على غرار نظرائهم بالإدارة المركزية.

- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المشاركين على المستوى الجهوي والمحلي / عدد المشاركين في الدورة التكوينية × 100

- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات

المؤشر 3: نسبة الإناث المشاركين في الدورات التكوينية:

يندرج هذا المؤشر تحت البرنامج الفرعي "تحديث الوظيفة العمومية" ويمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الإناث المنتفعين بدورات تكوينية تكريسا لمقاربة النوع الاجتماعي وحرصا على تنفيذ الخطة القطاعية للمساواة بين المرأة والرجل.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	انجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	188	195	30	945	48	35	35

تعريف المؤشر: يندرج مؤشر " نسبة الإناث المشاركين في الدورات التكوينية " ضمن مقاربة النوع الاجتماعي في مجال الوظيفة العمومية ويمكن من قياس نسبة استفادة الموظفات من فرص التكوين

طريقة احتساب المؤشر: (عدد المنتفعات بدورة تكوينية على الأقل / العدد الجملي للمنتفعين بدورة تكوينية)*100
مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات

- 2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي سنة 2020 ما قدره 8,416,645.أ.د بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 9,629,717.أ.د وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 87.40% وسجلت نفقات التأجير نسبة 86.51% وبلغت 96.73% لنفقات التسيير و87.87% في قسم التدخل. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 74.63% وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020	تقديرات 2020	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التكميلي 1-		
86.51%	878,732-	5,635,268	6,514,000	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
87.87%	51,757-	375,000	426,757	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
100.00%	0	1,575,243	1,575,243	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
100.00%	0	1,575,243	1,575,243	اعتمادات الدفع	
74.63%	282,582-	831,135	1,113,717	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
74.63%	282,582-	831,135	1,113,717	اعتمادات الدفع	
0.00%	0	-	-	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0.00%	0	-	-	اعتمادات الدفع	
89.49%	282,582-	2,406,377	2,688,960	اعتمادات التعهد	المجموع
87.40%	1,213,072-	8,416,645	9,629,717	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: دينار

البرامج الفرعية	بيانات الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التكميلي-1	إنجازات 2020 -2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1	نشاط1:نجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية	3,766,000	4,772,914	3,857,487	915,427-	%81
	نشاط2:تنمية المهارات وتطوير الكفاءات	6,752,000	4,850,803	4,393,158	457,645-	%91
برنامج فرعي 2	نشاط3: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية	568,000	0	0	0	%0
	المجموع	11,086,000	9,623,717	8,250,645	1,373,072-	%85.73

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

حقق برنامج التصرف في القطاع العمومي الإنجازات التالية:

- الشروع في تطبيق الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بإعادة التوظيف.
- إحداث بورصة الحراك: وهي عبارة عن موقع تعلن فيه كل الإدارات عن الشغورات في الخطط مع الشروط المطلوبة للترشح لها، تم العمل خلال سنة 2020 على اعداد موقع الكتروني تسمى، بورصة الحراك التي يتم إنجازها بدعم فني ومالي من البنك الدولي من المؤمل ان تدخل حيز التنفيذ أواخر 2021.
- إحداث لوحات قيادة ومنظومة معلوماتية دقيقة تتضمن المعطيات التي تتعلق بالأعوان العموميين تساعد على توفير المعلومة الاحصائية والبيانية للمساعدة على اتخاذ القرار.
- المسح الوظيفي للوزارات بإعادة النظر في هيكلتها وإعداد مرجعية عامة للوظائف الإدارية والفنية

البرنامج عدد 06: تحديث الخدمات الإدارية

براية من 30 أكتوبر 2020

رئيس البرنامج:

السيرة ألفة الصولي

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

يندرج برنامج تحديث الإدارة ضمن استراتيجية الحكومة لإصلاح القطاع العمومي وذلك نظرا لدوره الهام في دفع المسار التنموي من خلال تحسين جودة الخدمات الادارية وتقريبها من المواطن، وتبسيط الإجراءات الادارية، وتكريس الشفافية من خلال دعم حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات الحكومية، وإرساء الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة والتعريف بهما، وهو ما من شأنه تعزيز الثقة بين المواطن والادارة.

ويحرص البرنامج على تنفيذ المحاور الاستراتيجية التالية:

- تحسين جودة الخدمات الإدارية ومراقبتها،
- تبسيط وتقريب الإجراءات الإدارية وإعادة هندستها،
- تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية

❖ المؤشر 1.1.6 نسبة الرد على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	انجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية	73	66	80	58	72.5%	80	80

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بخصوص النقائص المسجلة.

طريقة احتساب المؤشر: عدد الإجابات / العدد الجملي للمراسلات الموجهة للوزارات بخصوص ملاحظات فريق المواطن الرقيب * 100

مصدر المعلومات: الوزارات المعنية

يعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى تأخر العديد من الوزارات في الإجابة على المراسلات الموجهة إليها. كما يفسر تراجع هذه النسبة إلى الاضطرابات التي شهدتها عمل الإدارة سنة 2020 في علاقة بجائحة كوفيد-19 وعدم استقرار منسقي الوزارات المكلفين بالردّ على ملاحظات فريق المواطن الرقيب.

❖ المؤشر 2.1.6 نسبة استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
28	24	66 %	21.15	32	30.44	27.64	نسبة مئوية

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بخصوص النقص المسجلة.
طريقة احتساب المؤشر: عدد الإجراءات المتخذة من قبل الوزارات المعنية / عدد الملاحظات السلبية * 100
مصدر المعلومات: الوزارات المعنية

يعزى انخفاض نسبة الاستجابة لعدم التوصل بإجابات بعض الوزارات ولكون الإجابات الواردة علينا بخصوص الملاحظات السلبية تكون أحيانا ذات صبغة عامة ولا يمكن اعتمادها في احتساب هذه النسبة. كما أن بعض الإجراءات يتطلب إنجازها رصد اعتمادات مالية لا تكون متوفرة في المدة الزمنية التي يغطيها النشاط السنوي لفريق المواطن الرقيب.

❖ المؤشر 3.1.6 نسبة تغطية الولايات

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
80	75	95%	71	75	66.66	66.66	نسبة مئوية

تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في احتساب عدد الولايات التي يتم برمجة زيارة المصالح الموجودة بالمعتمديات والمناطق الراجعة إليها بالنظر ويرمي إلى تفعيل دور فريق المواطن الرقيب عبر تغطية عدد أكبر من الجهات الداخلية.
طريقة احتساب المؤشر: عدد الولايات المغطاة بزيارات فريق المواطن الرقيب / عدد ولايات الجمهورية.
مصدر المعلومات: تقارير فريق المواطن الرقيب

على الرغم من الصعوبات المسجلة خلال سنة 2020 وأبرزها النقص المسجل في عدد المواطنين الرقباء فقد تمت تغطية أغلبية الولايات بالزيارات التي تم القيام بها من قبل فريق المواطن الرقيب.

❖ المؤشر 4.1.6 عدد المصالح المزورة

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
3000	2800	81%	2683	3300	2840	3160	عدد

تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى الوقوف على عدد المصالح المزورة سنويا وتطور نسبة تمثيليتها
طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد المصالح التي يتم زيارتها سنويا
مصدر المعلومات: تقارير فريق المواطن الرقيب

يعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى نقص عدد المواطنين الرقباء إلى جانب الظروف الاستثنائية المرتبطة بانتشار جائحة كوفيد - 19 التي عطلت السير العادي للمرافق العمومية وحالت دون تحقيق التقديرات المحددة سابقا.

الهدف الاستراتيجي 2.6: تبسيط وتقريب الخدمات الإدارية وإعادة هندستها ❖ المؤشر 1.2.6 عدد المصالح العمومية المتحصلة على علامة جودة الاستقبال "مرحبا"

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
20	20	%50	10	20	-	-	عدد

تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى النهوض بجودة خدمات الاستقبال بالإدارة العمومية
طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد الهياكل العمومية الحاصلة على العلامة
مصدر المعلومات: المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

يعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى عدم انخراط الهياكل العمومية بالصورة الكافية نظرا لارتفاع تكلفة الحصول على العلامة في صيغة 2020، بالإضافة إلى غياب خطة اتصالية في الغرض.

❖ المؤشر 2.2.6: عدد المسارات التي تمت مراجعتها

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
4	4	%100	7	7	-	-	عدد

تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى ملائمة وتطوير المسارات الإدارية للاستجابة لمتطلبات المتعاملين مع الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية
طريقة احتساب المؤشر: (إنجازات 2020/تقديرات 2020)*100
مصدر المعلومات: الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية
تم إنجاز التقديرات

❖ المؤشر 3.2.6: العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
90	80	%100	70	70	30	-	عدد

تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى مزيد تقريب الخدمات الإدارية ذات الأولوية من المتعاملين مع الإدارة.

طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد دور الخدمات الإدارية التي تم فتحها للعموم
مصدر المعلومات: الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية
تم إنجاز التقديرات

الهدف الاستراتيجي 3.6: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة

❖ المؤشر 1.3.6: عدد الخدمات العمومية الإلكترونية التي تم تقييمها وتطويرها باعتماد مقياس

تقييم الخدمات الإلكترونية Baromètre des services électroniques

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
40	35	100	15	15	-	-	نسبة المئوية %

تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى تطور الخدمات على الخط بالاعتماد على نتائج استبيانان تم القيام بهما لدى المواطن ولدى مستعملي الخدمات على الخط ومطوري الخدمات على الخط.
طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب المؤشر بالاعتماد على معايير تم اختيارها بناء على نتائج الاستبيانان الذي تم القيام بهما بوحدة الإدارة الإلكترونية وهما عبارة على استبيان أول لمعرفة درجة رضا المواطن وقياس مدى معرفته بالخدمات على الخط والثاني هو عبارة على استبيان لدى مستعملي الخدمات على الخط وذلك لتقييم مدى رضا المواطن على جودة الخدمات المتوفرة على الخط
مصدر المعلومات: نتائج الاستبيانان:

- استبيان أول لمعرفة درجة رضا المواطن وقياس مدى معرفته بالخدمات على الخط
- استبيان لدى مستعملي الخدمات على الخط وذلك لتقييم مدى رضا المواطن على جودة الخدمات المتوفرة على الخط

تم تحقيق التقديرات وتم نشر نتائج تقييم الخدمات الإلكترونية Baromètre des services électroniques لسنة 2019 في أواخر سنة 2019 وذلك نظرا لنسق وضع الاستبيانات وتحليل للنتائج الواردة وبذلك تم احتساب هذه النتائج على سنة 2020، ويتم في الوقت الراهن إعادة النظر في مشروع تقييم الخدمات الإلكترونية وذلك في إطار التعاون مع الجانب الكوري حيث يتم العمل على تطوير منظومة إلكترونية خاصة تمكن من تألية الاستبيان لدى مستعملي الخدمات على الخط وذلك من خلال تمكين مستعملي الخدمات على الخط من إبداء رأيهم في الخدمة مباشرة بعد إنجازها وذلك بناء على جملة من المعايير.

وستمكن هذه المنظومة من تحليل عدد من المؤشرات والاستئناس بالتجربة الكورية في هذا المجال. وفي مرحلة أولى سيتم استعمال هذه المنظومة قصد تقييم عدد من الخدمات العمومية الإلكترونية (تقييم حوالي 30 خدمة على الخط).

وسيتّم وضع المنظومة على الخط خلال شهر جانفي 2022 وسيتم نشر النتائج من خلالها كما سيتم العمل مستقبلا على تعميم التقييم في مرحلة لاحقة ليشمل جل الخدمات الإدارية الرقمية في إطار المنظومة وذلك اعتمادا على جملة من المعايير التي تركز على رأي مستعملي الخدمات على الخط وعلى رأي الخبراء في المجال.

❖ المؤشر 2.3.6: عدد الاستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد الاستشارات العمومية المنظمة	6	17	30	28	%93	40	50

تعريف المؤشر: في إطار تطوير برنامج المشاركة الالكترونية تمّ في مرحلة أولى تطوير البوابة الوطنية للمشاركة الالكترونية وتمّ نشر البوابة سنة 2017 ولهذا الغرض تمّ تكوين فرق عمل من إطارات عمومية بالوزارات قصد تطوير المشاركة الالكترونية واستغلال البوابة على مستوى الوزارات وسجّل في هذا الغرض حوالي 17 استشارة على الخط سنة 2017 وتمّ تسجيل 6 استشارات سنة 2018. ولقد لوحظ عزوف على استعمال البوابة وذلك نظرا لنقص في مجال الاتصالي والتنظيمي والترتيبي ولهذا السبب تمّ سنة 2019 تقييم لبيانات المشاركة الالكترونية وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE وتمّ تشريك الأطراف المتدخلة من هياكل عمومية ومجتمع مدني وتمّ نشر التقرير والتوصيات سنة 2020 ومن اهداف التقرير دفع استعمال.

طريقة احتساب المؤشر: يمكن الحصول على المؤشر بصفة حينية عبر الولوج الى البوابة

مصدر المعلومات: البوابة الوطنية للمشاركة العمومية

يعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى عدم اقبال الوزارات على استعمال البوابة.

❖ المؤشر 3.3.6: عدد التعهدات المنجزة في إطار خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة

وحدة المؤشر	إنجازات 2017- 2018	إنجازات 2019- 2020	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة مائوية (مع موفي كل سنتين)	%50	%58.26	%60	%58.26	%97.1	70%	70%

تعريف المؤشر: انضمت تونس الى برنامج شراكة الحكومة المفتوحة منذ سنة 2014 ويتمّ بصفة دورية مع موفي كل سنتين انجاز خطة عمل خاصة بشراكة الحكومة المفتوحة وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني ومن اهداف البرنامج: دعم الشفافية والمساءلة والمشاركة الالكترونية وتحديث وتطوير الخدمات الالكترونية على الخط. وتمّ خلال سنة 2017- 2018 انجاز خطة عمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة الثانية وتحتوي على 15 تعهد وتمّ في هذا الخصوص انجاز 50% من التعهدات التي تمّ رصدها في هذه الخطة. كما تمّ الانتهاء من إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة مع موفي شهر ديسمبر 2020 والتي تضمنت 13 تعهدا. وتمّ في شهر أكتوبر 2020 الانطلاق في مسار إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة التي سيتمّ الانتهاء من إعدادها خلال شهر ماي 2021 لتغطي الفترة الممتدة من ماي 2021 إلى غاية ديسمبر 2023.

طريقة احتساب المؤشر: يتمّ احتساب نسبة تنفيذ مخطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة وذلك حسب نسبة تقدّم انجاز كل تعهد مدرج على مستوى خطة العمل. ويتمّ احتساب تقدّم انجاز التعهد حسب مؤشرات أداء يتمّ اختيارها حسب الاعمال المدرجة بالتعهد ويتمّ تحديد مؤشرات الأداء من قبل الهيكل المسؤول ولجنة القيادة. ويتمّ احتساب المجموع العام لإنجاز التعهدات للحصول على النسبة العامة لتنفيذ خطة العمل.

ويتمّ تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب مؤشرات الأداء لكل تعهد عبر اجتماعات دورية للجنة قيادة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة وعبر مراسلات رسمية يتمّ ارسالها قصد متابعة انجاز التعهدات الخاصة بالهيكل العمومية.

مصدر المعلومات: محاضر جلسات لجنة القيادة المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج شراكة الحكومة المفتوحة والتي تعدها وحدة الإدارة الالكترونية وموقع واب شراكة الحكومة المفتوحة <http://www.ogptunisie.gov.tn> ويمكن الحصول على نسب انجاز خطط العمل على الموقع.

تمّ خلال سنة 2018-2020 إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة نوفمبر 2018 - أوت 2020 والتي تضمنت 13 تعهدا. وتمّ في هذا الخصوص انجاز 58.26% من التعهدات التي تمّ رصدتها في هذه الخطة سنة 2020. وهذا يمثل 97.1% من نسبة الإنجاز التي تمّ تقديرها لسنة 2020، وقد تمّ تمديد أجل الإنجاز من طرف وحدة المساندة لشراكة الحكومة المفتوحة وذلك نظرا للأزمة الصحية. ولقد مثل الظرف الصحي عائقا لتقدّم نسبة الإنجاز العام لهذا المؤشر.

❖ المؤشر 4.3.6: عدد مجموعة البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد مجموعة البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة.	900	1000	2000	2500	125%	3300	3500

تعريف المؤشر: عدد مجموعة البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة والتي تمثل عدد البيانات العمومية التي تمّ جردها على مستوى الهياكل العمومية والتي يمكن نشرها للعموم على مستوى بوابات البيانات المفتوحة.

طريقة احتساب المؤشر: يتمّ تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر عبر مخرجات جرد البيانات العمومية على مستوى الهياكل العمومية ثمّ عبر احتساب مجموعة البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة. تتمّ العملية حاليا بصفة يدوية.

مصدر المعلومات: البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة

في إطار عملية جرد البيانات العمومية تمّ تقدير عدد مجموعة البيانات العمومية التي سيتمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة من طرف الهياكل العمومية بـ 2000 مجموعة بيانات مفتوحة سنة 2020 ولقد تمّ تسجيل نسبة انجاز لسنة 2020 بـ 125% حيث أنه قدر عدد مجموعة البيانات العمومية التي تمّ نشرها بـ 2500. وذلك باحتساب عدد البيانات المفتوحة التي تمّ نشرها على مستوى البوابات الوطنية.

وفي إطار التحكم في هذا المؤشر وللحصول على مؤشر أداء ذا قيمة، يتمّ على مستوى وحدة الإدارة الالكترونية تطوير منظومة وطنية لجرد البيانات العمومية والتي ستوفر لوحة قيادة قصد متابعة عملية جرد البيانات العمومية ومتابعة نشر البيانات المفتوحة وذلك عبر ربط هذه المنظومة ببوابة الوطنية للبيانات المفتوحة والتي ستكون المنفذ الوحيد لنشر البيانات المفتوحة مع ربط جميع البوابات القطاعية بهذه البوابة.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج تحديث الخدمات الإدارية سنة 2020 ما قدره 1,120,388 د. بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 1,341,000 أ.د. وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 83.55% وسجلت نفقات التأجير نسبة 83.75% و 80.27% في قسم التدخل. وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد3:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إجازات 2020 2-	تقديرات 2020 ق.م التكميلي 1-	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
83.75%	205,420-	1,058,580	1,264,000	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
0.00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
80.27%	15,192-	61,808	77,000	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
80.27%	15,192-	61,808	77,000	اعتمادات الدفع	
0.00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
0.00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
0.00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0.00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
80.27%	15,192-	61,808	77,000	اعتمادات التعهد	المجموع
83.55%	220,612-	1,120,388	1,341,000	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)**

الوحدة: دينار

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إجازات 2020 2-	تقديرات 2020 ق.م التكميلي 1	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	بيان الأنشطة	البرامج الفرعية
83.55%	220,612-	1,120,388	1,341,000	418,000	نشاط عدد 1 : تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية	البرنامج الفرعي 1
0%	0	0	0	599,000	نشاط عدد 2: تبسيط وتقريب الاجراءات الإدارية وإعادة هيكلتها	
0%	0	0	0	337,000	نشاط عدد 3: تطوير الإدارة الالكترونية وارساء الحكومة المفتوحة	
83.55%	220,612-	1,120,388	1,341,000	1,354,000	المجموع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

بالرغم مما شهدته سنة 2020 من صعوبات، إلا أنه تم تحقيق أغلب الأهداف الاستراتيجية الخاصة ببرنامج التحديث الإداري. ويعود الفارق المسجل على مستوى الإنجازات الخاصة ببعض المؤشرات إلى انتشار جائحة كورونا، والإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها للحد من انتشارها من ذلك تعطل العمل بالهيكل العمومية بسبب الحجر الصحي الشامل الذي امتد لفترة شهرين وفي فترة لاحقة تقليص عدد ساعات العمل،، هذا بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي وتعاقب الحكومات والذي شهد إلغاء وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد.

ولتدارك النقائص المسجلة على مستوى تحقيق بعض مؤشرات الأداء للأهداف الاستراتيجية يتجه العمل على مزيد:

- تدعيم إدارة نوعية الخدمة العمومية بالمواطنين الرقباء لتغطية جميع الولايات،
- حث الهياكل العمومية خاصة التي لها علاقة مباشرة بالمتعاملين مع الإدارة للانخراط في منظومة الجودة والحصول على علامة مرحبا لجودة الاستقبال،
- وضع وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بعلامة مرحبا،
- توفير الموارد البشرية الضرورية لفائدة مشروع تعميم دور الخدمات الإدارية حتى يتسنى الإسراع في إحداث دور خدمات جديدة بالجهات التي تشكو ضعف الخدمات الإدارية

البرنامج عدد 04: القيادة والمساندة

براية من 30 أكتوبر 2020

رئيس البرنامج:

السيرة إلهام الشعري

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف الاستراتيجي 1.1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية بالكفاءات اللازمة وذلك عبر تفعيل الترقيات والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة مع انعدام الانتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد.

❖ المؤشر 1.1.1: نسبة التأطير

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 $100 * [(1)/(2)]$	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
70	67	97,5	62,4	64	--	--	نسبة مئوية

تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى تحسين نسبة التأطير عبر التشجيع على النقل والإلحاق طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق/ العدد الجملي للأعوان. مصدر المعلومات: إحصائيات ذات مصدر إداري.

بصفة عامة تعتبر نسبة التأطير المحققة خلال سنة 2020 مقبولة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر تطور نسبة التأطير 62,4% مقابل 64% كتقدير لسنة 2020.

❖ المؤشر 2.1.1: نسبة التكوين.

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 $100 * [(1)/(2)]$	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
60	55	112	56	50	--	--	العدد الجملي

تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو تقييم مدى قدرة الإدارة على تكوين أعوانها مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض وبالتالي العمل على تحسين هذه النسبة من سنة إلى أخرى مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان ويحثهم على مزيد العطاء والمثابرة. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية/ العدد الجملي للأعوان. **مصدر المعلومات:** إحصائيات ذات مصدر إداري

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بصفة عامة تعتبر نسبة التكوين المحققة خلال سنة 2020 مقبولة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر إنجاز مخطط التكوين 65% مقابل 50% كتقدير لسنة 2020. هذا على الرغم من إقرار الحجر الصحي الشامل خلال الفترة الممتدة من 19 مارس إلى 04 ماي 2020.

الهدف الاستراتيجي 2.1: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات

يتمثل الهدف في تقليص كلفة استهلاك الوقود بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقارنة المعدلات المسجلة مع النتائج السابقة ومعطيات الصانع وترشيد الاستعمال وتركيز آليات الصيانة الحديثة.

المؤشر 1.2.1: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 $100 * [(1)/(2)]$	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة ل/كم	--	--	09	08	89	8,6	8,5

تعريف المؤشر: معدل استهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة. **طريقة احتساب المؤشر:** كمية الوقود المستهلكة/ عدد الكيلومترات المقطوعة. **مصدر المعلومات:** إحصائيات ذات مصدر إداري

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بصفة عامة تعتبر نسبة معدل استهلاك الوقود المحققة خلال سنة 2020 مقبولة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستهلاك 8 ل/كم مقابل 9 ل/كم كتقدير لسنة 2020 وهذا يعود أساسا للإجراءات المتخذة من قبل مصالح المهمة خلال السنة المنقضية والمتمثلة في:

- تثبيت منظومة GPS على جميع عربات المصلحة والمتابعة اليومية لجولان سيارات المصلحة واتخاذ ما يتعين من إجراءات بشأن الأعوان الذين ثبت خروجهم عن مسار المهمة الموكلة إليهم.
- تثبيت Boitier ID على جميع عربات المصلحة مصحوبة بمفتاح شارة للتعرف على هوية السائق أثناء جولان العربة عبر المنظومة المخصصة لذلك وذلك قصد تحديد المسؤوليات في صورة تعرض العربة لحادث أو خروجها عن مسارها.

▪ تحديد المسار الخاص بكل عربة وتنظيم جولان سيارات المصلحة المخصصة لتوزيع المراسلات حسب الجهات والولايات بتحديد توقيت يومي لتجميع المراسلات وتوزيعها على المصالح المعنية ما عدا الحالات الاستثنائية ذات الطابع الاستعجالي.

الهدف الاستراتيجي 3.1: رقمنة الإدارة

يتمثل الهدف في تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض وتطوير تبادل المعلومات بين الأعوان.

المؤشر 1.3.1: نسبة استغلال المنظومات الإعلامية

تقديرات 2022	تقديرات 2021	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 100 *[(1)/(2)]	إنجازات 2020 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر
70	50	232	93	40	--	--	نسبة مئوية

تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض.
طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المرتبطين بالشبكة/ عدد الأعوان المعنيين بالربط.
مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بصفة عامة تعتبر نسبة استغلال المنظومات الإعلامية المحققة خلال سنة 2020 ممتازة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستغلال 93% مقابل 40% كتقدير لسنة 2020.

قدرت ميزانية الدفع لبرنامج القيادة والمساندة بـ 61174,832 م د تم صرف 59827,497 م د أي بنسبة 98% وتم صرف 24339,457 م د من جملة اعتمادات التعهد والمقدرة بـ 28634,350 م د وبالتدقيق بالجدول عدد 3 يلاحظ وأن اعتمادات التأجير تمثل الجزء الأكبر من اعتمادات البرنامج أي ما يقارب 46% من جملة الاعتمادات وهذا يعود إلى طبيعة نشاط برنامج القيادة والمساندة والذي تم تقديمه سابقا وهو تقديم الدعم البشري والمادي للبرامج العملياتية هذا و يلاحظ أن نفقات الاستثمار تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بجملة اعتمادات المهمة أي ما يعادل 2,2%.

إجمالا فإن نسبة صرف اعتمادات الدفع للبرامج الفرعية متقاربة وتعتبر نسب طيبة نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد و فترات الحجر الصحي الشامل والموجه وتأثيره على إنجاز المشاريع والبرامج.

جدول عدد3:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2020	تقديرات 2020	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % 100 * [(1)/(2)]	المبلغ (1) - (2)	2-	ق. م التكميلي 1-		
99,63%	-100,732	27,496,968	27,597,700	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
94,65%	-550,639	9,744,898	10,295,537	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
99,48%	-114,294	21,813,360	21,927,654	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
99,48%	-114,294	21,813,360	21,927,654	اعتمادات الدفع	
37,67%	-4,180,599	2,526,097	6,706,696	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
57,04%	-581,669	772,271	1,353,940	اعتمادات الدفع	
00,00%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
00,00%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
85,00%	-4,294,893	24,339,457	28,634,350	اعتمادات التعهد	المجموع
98,00%	-1,347,334	59,827,497	61,174,831	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الخاصة بنشاط القيادة مقارنة بالتقديرات نسبة ناهزت 99,97% أما بالنسبة للنشاط الثاني المتعلق بالدعم فقد بلغت نسبة 99,34%. وتعتبر هذه النسب مرتفعة وهو ما يفسر سعي الوزارة إلى تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبرنامج الفرعي "القيادة والمساندة" وفقا للأهداف المرسومة بالبرنامج.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020	تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز % [(1)/(2)]* 100
		ق. م الأصلي	ق. م التكميلي	2-	المبلغ (1) - (2)	
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1: برمجة ومتابعة العمل الحكومي	376,000	1,015,135	1,015,135	0	%100,00
القيادة	نشاط عدد 2: متابعة الملفات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية لرئيس الحكومة وقرارات المجالس الوزارية	6,904,000	4,508,155	4,504,075	4,080-	%99,91
	نشاط عدد 5: متابعة خلايا الحكومة والتكوين والتوقي من الفساد	392,000	427,077	427,077	0	%100,00
البرنامج الفرعي 2	نشاط عدد 3: منحة لفائدة الأرشيف الوطني	241,000	1,352,731	1,352,731	0	%100,00
المساندة	نشاط عدد 4: منحة لفائدة المركز الوطني للتوثيق	3,605,000	4,255,500	4,250,312	5,188-	%99,88
	نشاط عدد 6: منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"	2,356,183	2,823,366	2,823,366	0	%100,00
	نشاط عدد 7: توفير الدعم اللوجستي	39,905,000	46,402,549	45,235,261	1,167,288-	%97,48
المجموع		53,779,183	60,784,513	59,607,957	1,176,556-	%98

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

التدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج:

- لتدارك النقائص المسجلة يجب العمل على مزيد:
 - تعزيز المهمة بالموارد البشرية الضرورية عن طريق الإلحاق أو النقل أو إعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة إن أمكن ذلك.
 - دعم استخدام التكنولوجيات الحديثة لتأمين تنفيذ مخطط تكوين وتطوير قدرات الأعوان العموميين وذلك من خلال تنويع طرق تنفيذ الأنشطة التكوينية بإدراج أنشطة حضورية وأخرى عن بعد وأنشطة تميز بين الطريقتين وذلك حسب ما يتطلبه الوضع.

- التحكم في نفقات التسيير للمهمة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للضغط على هذه النفقات كالإسراع في التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS ووضع خطة للتحكم في الاستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة بمقرات الوزارة.
- العمل على ترشيد استهلاك الوقود باعتماد بطاقة الشحن AGILIS دون سواها.
- التقيد بأجال المراقبة الدورية لسيارات المصلحة.
- استعمال منظومة التصرف في أسطول السيارات.
- الإحالة على عدم الاستعمال للسيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة.
- تنظيم دورات تكوينية في مجالات الصيانة والقيادة الرشيدة لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة.
- تنظيم حملات تحسيسية بالانعكاسات الإيجابية للإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود وإطالة عمر السيارة وتقليل نفقات الصيانة.
- ترشيد استهلاك الكهرباء من خلال استبدال التجهيزات القديمة المستهلكة للطاقة الكهربائية بأخرى ذات كفاءة عالية ومقتصدة للطاقة.
- تذكير المستعملين بأهمية ترشيد استهلاك المياه، وذلك من خلال وضع ملصقات ولافتات توعوية توضح آلية التعامل مع الماء.